

في رواية الاخذ والمطعم بشواه سادة
وإذا وجد حلي في الرخلة وتعليق اوراق الضاحية وينظف من الرخوة ما
يشوا العود **قوله** لا قبل بطن يعني في الرخوة والبيع قبل العقد نظر طان
مضمده يستعمله مثلها غالباً لم تكشف لك الروية والافكي **قوله** وان
ادغاه حله وخبر يعني لو ادغاه المشرى ان المبيع يعبر بين الروية والعقد
مدة يمكن غيره منها صدق نسبة **قوله** وفي مطعمه وجوهه كسنة
غالباً لمحلل ونفاض في مجلس خبار **قوله** في بيان صفة الربا والتخريف
كثرة من كبار الروية وكما في **قوله** والوعيد عليه نعتون
الضاب والسنه فاراد بالاطعمه من كلما كان اقتضائاً او هكاه او
وبما كولا او مشرباً واداد بالجوهرين الذهب الفضة بطابع اخذ كونه
ناباً خروباغ مطعوماً مطعم من غير حسنة فانه بشرط فيه الحلول فلو باع
نسبه لورثه ولو بيع العقد فهو متعارف لمحلل ويستط القفاض في مجلس
فلو تفرقا او اخذها ايضا البيوع في المجلس قبل القفاض لم يجر نطل العقد
في الخابن هو متعارف ونفاض في مجلس خبار ولو لم يجر القفاض مع اختلاف
الحسن الروية **قوله** غالباً لمحلل خبزة غولوس الحاشي وان راحت رصار عند
الناس مسا فان الربا لا يدخلها **قوله** ونسبه يعلم مسا ويعني اذا باع احد
الجوهين من حسنة او مطعوماً مطعم من حسنة استطر الحلول والنفاض في مجلس
الخيار ويشترط والحال هذه بشرط ان يعلم القفاض ان حال العقد الموعود
منشأ وانما هو لم يعلم المنشأ في حال العقد ولكن طناه نجساً فلا يكفي ذلك
ولا يجوز شرا على المنشأ في العقد **قوله** في سبل عهد عليه السلك

مطعم ما
كان
عقد
البيع
الذي
هو
مطعم
من
غير
حسنة
فانه
بشرط
فيه
الحلول
فلو
باع
نسبه
لورثه
ولو
بيع
العقد
فهو
متعارف
لمحلل
ويستط
القفاض
في
مجلس
فلو
تفرقا
او
اخذها
ايضا
البيوع
في
المجلس
قبل
القفاض
لم
يجز
نطل
العقد
في
الخابن
هو
متعارف
ونفاض
في
مجلس
خبار
ولو
لم
يجز
القفاض
مع
اختلاف
الحسن
الروية
قوله
غالباً
لمحلل
خبزة
غولوس
الحاشي
وان
راحت
رصار
عند
الناس
مسا
فان
الربا
لا
يدخلها
قوله
ونسبه
يعلم
مسا
ويعني
اذا
باع
احد
الجوهين
من
حسنة
او
مطعوماً
مطعم
من
حسنة
استطر
الحلول
والنفاض
في
مجلس
الخيار
ويشترط
والحال
هذه
بشرط
ان
يعلم
القفاض
ان
حال
العقد
الموعود
منشأ
وانما
هو
لم
يعلم
المنشأ
في
حال
العقد
لكن
طناه
نجساً
فلا
يكفي
ذلك
ولا
يجوز
شرا
على
المنشأ
في
العقد
قوله
في
سبل
عهد
عليه
السلك

رخصة الله تعالى

في بيان صفة الربا والتخريف
كثرة من كبار الروية وكما في **قوله** والوعيد عليه نعتون
الضاب والسنه فاراد بالاطعمه من كلما كان اقتضائاً او هكاه او
وبما كولا او مشرباً واداد بالجوهرين الذهب الفضة بطابع اخذ كونه
ناباً خروباغ مطعوماً مطعم من غير حسنة فانه بشرط فيه الحلول فلو باع
نسبه لورثه ولو بيع العقد فهو متعارف لمحلل ويستط القفاض في مجلس
فلو تفرقا او اخذها ايضا البيوع في المجلس قبل القفاض لم يجر نطل العقد
في الخابن هو متعارف ونفاض في مجلس خبار ولو لم يجر القفاض مع اختلاف
الحسن الروية **قوله** غالباً لمحلل خبزة غولوس الحاشي وان راحت رصار عند
الناس مسا فان الربا لا يدخلها **قوله** ونسبه يعلم مسا ويعني اذا باع احد
الجوهين من حسنة او مطعوماً مطعم من حسنة استطر الحلول والنفاض في مجلس
الخيار ويشترط والحال هذه بشرط ان يعلم القفاض ان حال العقد الموعود
منشأ وانما هو لم يعلم المنشأ في حال العقد ولكن طناه نجساً فلا يكفي ذلك
ولا يجوز شرا على المنشأ في العقد **قوله** في سبل عهد عليه السلك

لكن

كلاهما من الموزون وهو وزناً **قوله** يعني ان يسترط السنادي فيما يكال الكيل
فيما يوزن بالوزن والمعتبر عادة التجار في عهد من الله صلى الله عليه وسلم
في المكيل والموزون **قوله** كما كثر من وزناً ثم قادت البلد يعني وكل ما يعلم
بغير غاف الخار فيه هل كلاً او زناً عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
نظر فان كان الكيل من الزنا فاه المعتبر فيه الوزن وان كان دوزن كذا
انبع بمقادير القبول بل انبع **قوله** فيسطل مع صفة بصره يعواد باع صفة
بصره بلعالم حستها جزاً لم يفتح البيع **قوله** لا مكابله وسأوا يا بصره اذ ان
بعت هذه الصفة بهذه الصفة كل ضاع بضاع نظرت فان كان خروجا
شرا بالكيل جاز والاول **قوله** او صغر ككيله كير يعني لو قال عندك
هذه الصفة الصغرى مثل كيلها من هذه الصفة الكبيرة جاز ويجوز ان
ان يفتا بضاً الصغرى مثل كيلها فاذ انفاضاً كذلك ثم تفرقا قبل الكيل بغير
وهو معنى قوله وان تفرقا قبل كيل بعد نفاض الكيل ثم يكال الطعام بعد ذلك
وتعريف كل حقه **قوله** وكذا في الموزون يعني ان حكم صفة الموزون تحك مشرف
المكيل في جميع ما ذكرناه **قوله** في بيان ما باو القفاض
بشرط القفاض المبيع موازنة او مكابله ان يكال الكيل والوزن الموزون وهذا
يكفي بالقفاض قبل كيل المكيل قبل وزن الموزون كما نراه قلنا انما استطر هذا
الكيل والوزن لفتح نفاض القفاض بعده ولا يستط ان يكال الاحكام التي
على القفاض **قوله** ويعني حال الكمال يعني حيث استطر المانته فانه يعنى
المانته خاله الكمال كما استذكره ولا يكفي المانته بل حالة الكمال في نفسه كلين
وسمى من خصص يعني فيجوز بيع الدين بالدين فيجوز بيع المحض بالمحض كان هذا حال

كثيراً

البيع بالبيع